

Distr.: General
15 April 2008

القرار ١٨٠٨ (٢٠٠٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٨٦٦، المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة، ومنها القرار ١٧٨١ المؤرخ ١٥ تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/RES/1781)،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا
المؤرخين ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (S/2008/38) و ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
(S/2008/219)،

وإذ يكرر تأكيد أهمية الإبقاء على الفصل بين القوات والمحافظة على وقف إطلاق
النار،

وإذ يساند الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام وممثلته الخاص بمساعدة فريق
أصدقاء الأمين العام، وكذلك جهود الاتحاد الروسي بصفته جهة ميسرة، وجهود منظمة
الأمن والتعاون في أوروبا، وإذ يؤكد الأهمية المتزايدة للاجتماعات التي تعقد في إطار آلية
حنيف بوصفها منتدى لإجراء حوار سياسي ذي مغزى، وإذ يرحب بتحديد الجانبين
الجورجي والأبخازي التزامهما بهذه العملية،

وإذ يشير إلى أنه بينما ستواصل الأمم المتحدة وفريق أصدقاء الأمين العام دعم عملية
تسوية النزاع بين الجانبين الجورجي والأبخازي، فإن المسؤولية الرئيسية عن الاستفادة من هذا
الدعم وتنفيذ تدابير للنهوض بالعملية، وبالأخص تدابير بناء الثقة، تظل ملقاة على عاتق
الجانبين،

وإذ يأسف لاستمرار عدم إحراز تقدم في تنفيذ تدابير بناء الثقة، وإذ يشدد على
أهمية إبداء الجانبين حسن النية البناء فيما بينهما واحترام كل منهما لشواغل الآخر،



وإذ يؤكد أهمية التعاون الوثيق والفعال بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة اللتين تقومان حالياً بدور مهم في تثبيت الاستقرار بمنطقة النزاع، وإذ يشير إلى أن تسوية النزاع تسوية دائمة وشاملة ستطلب ضمانات أمنية ملائمة،

وإذ يؤكد أن ثمة حاجة ملحة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في أبخازيا، جورجيا، من أجل تحسين سبل كسب المجتمعات المتضررة من النزاع لعيشها، ولا سيما اللاجئين والمشردين داخلياً،

١ - يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، ويؤيد كافة جهود الأمم المتحدة وفريق أصدقاء الأمين العام التي تهتدي بتصميمهما على تسوية النزاع الجورجي - الأبخازي بالوسائل السلمية وحدها وفي إطار قرارات مجلس الأمن؛

٢ - يعيد تأكيد دعمه القوي لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، ويحث الطرفين مرة أخرى على التعاون تعاوناً كاملاً مع البعثة، وعلى المشاركة بصورة نشطة ومستدامة في العملية السياسية التي يقودها الممثل الخاص للأمين العام؛ ويرحب بمواصلة البعثة التشاور مع الطرفين بشأن تعزيز قدراتها في مجال المراقبة؛

٣ - يرحب بالتحسن الذي طرأ مؤخراً على الوضع الأمني العام؛ ويدعو الطرفين إلى تعزيز ذلك التحسن وتوسيع نطاقه؛ ويؤكد الحاجة إلى فترة من الاستقرار المتواصل على طول خط وقف إطلاق النار وفي وادي كودوري؛ ويشدد على ضرورة مواصلة مراقبة الحالة عن كثب في منطقة وادي كودوري العليا، وهي حالة ينبغي أن تتوافق مع اتفاق موسكو المتعلق بوقف إطلاق النار وفصل القوات المبرم في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤؛

٤ - يرحب بالالتزام كلا الطرفين مجدداً، أثناء الاجتماع المعقود في جنيف يومي ١٨ و ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ تحت رئاسة الأمم المتحدة، باستئناف المشاورات المنتظمة في إطار الاجتماعات الرباعية المعنية بمسائل الأمن دون تأخير، ويحث الطرفين كليهما مرة أخرى على الوفاء في النهاية بهذا الالتزام؛

٥ - يعرب عن قلقه إزاء أي انتهاك لنظام وقف إطلاق النار وفصل القوات في منطقة النزاع؛

٦ - يحث بقوة كلا الطرفين على النظر في الشواغل الأمنية المشروعة لكل منهما ومعالجتها مجدداً، وعلى الإحجام عن القيام بأعمال عنف أو استفزاز، بما في ذلك الأفعال

أو الأقوال السياسية، وعلى الامتثال التام للاتفاقات السابقة المتعلقة بوقف إطلاق النار وعدم اللجوء إلى العنف، وعلى إبقاء المنطقة الأمنية ومنطقة الحد من الأسلحة خاليتين من أية أنشطة عسكرية غير مأذون بها؛ ويشير في هذا الخصوص إلى توصيات الأمين العام الواردة في الوثيقة S/2007/439 وفي تقاريره اللاحقة؛

٧ - يدعو كلا الجانبين إلى القيام دون إبطاء بوضع الصيغة النهائية للوثيقة المتعلقة بعدم اللجوء إلى العنف؛ ويدعو الجانبين إلى القيام دون إبطاء بوضع الصيغة النهائية للوثيقة المتعلقة بعودة اللاجئين والمشردين داخليا؛

٨ - يشدد مجدداً على الحاجة الماسة إلى تخفيف معاناة اللاجئين والمشردين داخليا وضرورة شيوع منظور العيش في أمان وكرامة، لا سيما بالنسبة للجيل الجديد الناشئ خارج أبخازيا، جورجيا؛

٩ - يكرر ويؤكد من جديد حق كافة اللاجئين والمشردين داخليا في العودة إلى أبخازيا، جورجيا، باعتباره حقاً مهماً بشكل أساسي، ويعيد تأكيد أهمية عودة هؤلاء الناس إلى ديارهم وممتلكاتهم، وأن حقوق الأفراد في الملكية لم تتأثر بسبب اضطراب الملاك إلى الفرار خلال النزاع، وأن حقوق هؤلاء الملاك في الإقامة وفي الهوية ستحترم، ويدعو الجانبين إلى تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين المتعلقة بعودتهم في المرحلة الأولى إلى منطقة غالي؛

١٠ - يهيب بالطرفين زيادة اتصالهما الثنائية عن طريق الاستفادة بأقصى قدر من الآليات القائمة، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، وإلى الالتزام بالوفاء ضمن إطار زمني يمكن التعويل عليه بالشروط اللازمة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا بسلامة وبكرامة وعلى جناح السرعة؛

١١ - واقتناعاً منه اقتناعاً حازماً بأن تدابير بناء الثقة التي اقترحتها فريق أصدقاء الأمين العام وحظيت بالتأييد في القرار ١٧٥٢ (٢٠٠٧) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، ستساعد على إقامة اتصالات أوسع نطاقاً وغير منحازة بين الطائفتين في البلد المقسم، يعرب عن أسفه لعدم إحراز تقدم فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، ويحث الجانبين الجورجي والأبخازي مرة أخرى على تنفيذ هذه التدابير دون شروط؛

١٢ - يشير، بغية تحقيق تسوية دائمة وشاملة، إلى تأييده للمبادئ الواردة في "الورقة المتعلقة بالمبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي"، ويرحب بالأفكار الإضافية التي قد يرغب الجانبان في تقديمها بغية إجراء حوار سياسي على نحو خلاق وبناء برعاية الأمم المتحدة؛

١٣ - يرحب بالاتصالات القائمة بين ممثلي المجتمع المدني ويشجع إجراء المزيد منها، ويناشد الجنابيين أن يشجعا دون تحفظ المشاركة الفعلية للمواطنين والمسؤولين في هذه الاتصالات؛

١٤ - يؤكد أن المسؤولية الرئيسية عن توفير الأمن الملائم وكفالة حرية الحركة في كل منطقة النزاع للبعثة ولقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ولسائر الموظفين الدوليين تقع على عاتق الجنابيين، ويدعوهم إلى الوفاء بالتزامتهما في هذا الصدد وإلى التعاون التام مع البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة؛

١٥ - يرحب بالجهود التي تبذلها البعثة لتنفيذ سياسة الأمين العام الداعية إلى عدم التسامح على الإطلاق إزاء الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية وكفالة امتثال أفرادها على نحو كامل لمدونة قواعد السلوك الخاصة بالأمم المتحدة، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة في هذا الصدد وإبقاء مجلس الأمن على اطلاع عليها، ويحث البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ إجراءات وقائية ملائمة، بما في ذلك إجراء تدريب لتوعية أفرادها قبل نشرهم، واتخاذ تدابير تأديبية وإجراءات أخرى تكفل مساءلتهم التامة في حالة ما إذا بدر منهم سلوك من ذلك القبيل؛

١٦ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة جديدة تنتهي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛

١٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يستغل هذه الولاية لتشجيع ودعم الطرفين في تنفيذ تدابير بناء الثقة وإقامة حوار مكثف وهادف، بغية تحقيق تسوية دائمة وشاملة، بما في ذلك تيسير عقد اجتماع على أعلى مستوى، وأن يبلغ المجلس في تقريره القادم عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، بالتقدم المحرز في هذا الصدد؛

١٨ - يؤيد بقوة جهود الممثل الخاص للأمين العام ويشجع فريق أصدقاء الأمين العام على مواصلة تزويده بالدعم المستمر والموحد؛

١٩ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.